مجتمع

الجزائر: 18 قتيلاً في حادث مروري

قضى 18 شخصاً وأصيب 6 آخرون في حادث مروري وقع مساء الأحد في منطقة البيوض بولاية النعامة، أقصى غربي الجزائر، ونجم الحادث عن اصطدام حافلة لنقل المسافرين وشاحنة. وسارعت مصالح الدفاع المدني إلى مكان الحادث لنقل الجثث وإسعاف المصابين. وعبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن ألمه لهذا الحادث، ونشر تغريدة جاء فيها: «كم هو أليم ومحزن أن تفقد الجزائر أبناءها في حوادث مفجعة، كالذي شهدته منطقة واد خبازة بالنعامة». وتعد الجزائر من بين أكثر الدول العربية في أعداد الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية. (العربي الجديد)

العاصفة «نيكولاس» تتجه إلى ساحل ولاية تكساس

اجتاحت العاصفة المدارية «نيكولاس» خليج المكسيك يوم الأحد في طريقها إلى الشريط الساحلي لولاية تكساس الأميركية حيث يتوقع أن تضرب اليابسة صباح اليوم وذلك بعد أسبوعين من اجتياح الإعصار «إيدا» المناطق الساحلية في ولاية لويزيانا المجاورة. وأصدرت السلطات تحذيرات من ارتفاع أمواج المد إلى مستويات خطيرة على امتداد 70 ميلاً بجنوب تكساس. وقال المركز الوطني للأعاصير إنه من المتوقع أن تصحب «نيكولاس»، وهي العاصفة الرابعة عشرة في موسم أعاصير الأطلسي هذا العام، أمطار غزيرة على الولاية الواقعة بجنوب الولايات المتحدة. (رويترز)

اختبار «غاليري»: كشف مبكر للسرطان

بدأت هيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا، أكبر تجربة في العالم لاختبار الدم غاليري الرئيسي من إنتاج شركة غريل الذي يمكن استخدامه في اكتشاف أكثر من 50 نوعاً من السرطان قبل ظهور الأعراض. ويفحص اختبار غاليري الحمض النووي (دي إن إيه) في دم المريض لتحديد ما إذا كان مصدر أي منه خلايا مصابة بالسرطان. ويؤدي التشخيص المبكر لمرض السرطان لزيادة معدلات الشفاء بشكل كبير. وقالت هيئة الخدمات الصحية الوطنية إنها تريد 140 ألف متطوع في بريطانيا لترى مدى كفاءة الاختبار كجزء من تجربة مراقبة عشوائية، وسيتم على الفور فحص عينات الدم لنصف المشاركين باختبار غاليري. وقال بيتر ساسيني، أستاذ الوقاية من أمراض السرطان في جامعة «كينغز كوليدج» لندن: «نحتاج لدراسة اختبار غاليري بدقة لمعرفة ما إذا كان يخفض عدد الإصابات بالسرطان التي يتم تشخيصها في مرحلة متأخرة بصورة كبيرة. ويمكن أن يُحدث الاختبار تغييراً هائلاً في الاكتشاف المبكر للسرطان، ونحن متحمسون لكوننا روادا في هذا البحث المهم». ويُعد سرطان الرئة حتى الآن السبب الأكثر شيوعاً للوفاة من بين أنواع السرطانات في المملكة المتحدة، هو مسؤول عن خُمس الوفيات بسبب السرطان. وقالت هيئة الخدمات الصحية الوطنية إن سرطان الرئة والأمعاء والبروستاتا والثدي مسؤول عن 45 في المائة من الوفيات الناتجة عن مرض السرطان في المملكة المتحدة.
(رويترز)

(ريتشارد لوتينز/ Getty)

أميركا: السود أكثر إقداماً على الانتحار

لندن ـ **العربي الجديد**

ما زال الانتحار في الولايات المتحدة الأميركية أحد أكثر المشاكل التي يواجهها المجتمع، خصوصاً أن العديد من الدراسات توصلت إلى أن معدلات الانتحار بين الفئة العمرية ما دون 17 عاماً تعد الأعلى. إلا أن دراسة جديدة نشرت في مجلة الأكاديمية الأميركية للطب النفسي للأطفال والمراهقين، وجدت أن ما يزيد قليلاً عن 1800 طفل من أصحاب البشرة السوداء انتحروا بين عامي 2003 و2017. أضافت الدراسة أن معظم الوفيات كانت بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17 عاماً. وبحسب الدراسة، فإنّ معدّل انتحار الفتيات يزيد نحو 6,6 في المائة كل عام، أي أكثر من ضعف الزيادة بالمقارنة مع الفتيان، ما يعني أن 40 في المائة من الفتيات التي تتراوح أعمارهن ما بين 12 و14 عاماً أقدمن على الانتحار، ما يشير إلى أن هذه الفئة العمرية قد تحتاج إلى مزيد من الاهتمام أو التدخل بوسائل جديدة.

كانت نتائج هذه الدراسة صادمة، بحسب أرييل إنش شفتال، الباحثة الرئيسية في مركز الوقاية من الانتحار والأبحاث في معهد «أبيجيل ويكسنر» للأبحاث في مستشفى «نيشن وايد» للأطفال. ووجدت أنّ معدلات الانتحار بين المراهقين والشباب في الولايات المتحدة ما زالت الأعلى في تاريخ البلاد، كما أن نسبة انتحار الشباب السود آخذة في الازدياد، الأمر الذي يطرح الكثير من علامات الاستفهام.

وكانت دراسة سابقة نُشرت في مايو/أيار الماضي قد أظهرت أن معدل انتحار الذكور السود الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 عاماً ارتفع بنسبة 47 في المائة بين عامي 2013 و2019، في وقت وصلت نسبة الانتحار لدى الفتيات إلى معدلات أعلى ناهزت 50 في المائة.

وتقول شفتال، بحسب ما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، إن ظاهرة الانتحار لم تعد سلوكاً يتعلّق بفئة معينة، بل أصبحت سلوكاً يتعلق بالعرق واللغة والثقافة. في الماضي، كان الانتحار مرتبطاً بأصحاب البشرة البيضاء، فيما تبدلت المفاهيم اليوم، وبات الانتحار من أصحاب البشرة السوداء.

حتى الآن، ما من إجابة واضحة حول أسباب الانتحار، بحسب شفتال، التي سعت وزملاؤها إلى سحب بيانات من نظام مراقبة حكومي لدراسة أحوال أولئك الذين ماتوا والعوامل التي ربما أدت إلى وفاتهم. ووجدت أنّ معظم الأطفال السود الذين أقدموا على الانتحار ليست لديهم أية أعراض ترتبط بالصحة العقلية. لكن تبيّن أن معظمهم يعاني من اضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط. كما أن فئة أخرى من الأطفال كانت تعاني من مشاكل تربوية أو أسرية.

وبالنسبة للفتيات، تبيّن أنهن عانين أمراضاً كالاكتئاب والقلق. وبحسب مؤلفي الدراسة، فإنّ نحو 9 في المائة من الفتيات عانين من أزمة في العلاقات قبل الانتحار، ونحو 20 في المائة تجادلن مع أصدقائهن قبل ساعات من إقدامهن على الانتحار، ما يشير إلى أن مهارات حل النزاعات وآليات التأقلم قد تكون من العوامل المحتملة لانتحار الفتيات السود.

كما تبين، بحسب شفتال، أن أكثر طرق الانتحار شيوعاً بين الشباب هي الشنق والخنق. وأشارت دراسات سابقة إلى أن الإناث أكثر عرضة لمحاولة الانتحار باستخدام وسائل أقل فتكاً.

في المقابل، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة، إلا أن بعض الخبراء قد وجدوا أن هناك مجموعة من القيود لم تراعها الدراسة، إحداها أن البيانات تضمنت فقط 35 ولاية. كما لم تتضمن معلومات عن عوامل الخطر المحتملة مثل الفقر، والتعرض للصدمات، وصعوبات الوصول إلى الرعاية الصحية العقلية، والتجارب مع العنصرية.

وتقول عالمة النفس العيادي وأستاذة علم النفس في جامعة ديبول في شيكاغو، لافوم روبنسون، والتي درست الانتحار لدى المراهقين السود، إن «تجارب الطفل الأميركي من أصل أفريقي لا مثيل لها في الولايات المتحدة. نحن نعيش في مجتمع يهمش السود». أضافت: «قد تكون الأرقام أعلى مما نعتقد بسبب الانتحار غير المباشر، إذ يضع المراهقون أنفسهم عمداً في طريق الأذى». ووفق روبنسون، فإن السؤال الأساسي الذي يجب طرحه هو: «لماذا كانت إرادتهم في الحياة ضعيفة جداً وجعلتهم ينخرطون في تلك السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والتي قد تكون في الواقع مميتة؟».

رسائل إيجابية

وصفت أخصائية علم النفس العيادي في جامعة شيكاغو، كيت كينان، والتي تتضمن أبحاثها التباينات العرقية في الصحة، الدراسة بالمهمة، واعتبرت أن بعض العوامل الوقائية، مثل الرسائل الإيجابية والشعور بالفخر تجاه المجموعة العرقية والإثنية، يمكن أن تقلل من آثار العنصرية على الصحة العقلية. وقالت: «إذا كانت التجارب مع العنصرية تتزايد، فقد يكون مرتبطاً بزيادة نسبة الانتحار بين الشباب السود».

الغلاف

بعدما غيّرت الحرب وسائل سفر اليمنيين بين مناطق الداخل، باتوا يواجهون مخاطر الطرق البديلة وعناصر حواجز التفتيش، الذين يتصرفون بعيداً عن أية مساءلة، وصولاً إلى القتل

السفر في اليمن

رحلات عذاب ومغامرات محفوفة بالمخاطر

زكريا الكمالي

لم يعد السفر بين مدن اليمن مجرد نزهة تستغرق ساعات معدودة. فمنذ أن خلقت الحرب المتصاعدة منذ 7 سنوات جغرافية جديدة، بات التنقل مغامرة محفوفة المخاطر لا يجسر أحد على التفكير بها إلا في حال الضرورة القصوى. في 10 سبتمبر/ أيلول الجاري، كشفت حادثة قتل الشاب عبد الملك السنباني حجم المخاطر التي يتعرض لها المسافرون براً، والمصير المجهول الذي ينتظرهم عند حواجز التفتيش التابعة لأطراف الصراع، التي تستطيع إلصاق تُهم جاهزة كفيلة بمصادرة أرواحهم. وخلف عناصر وحدة عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات السنباني عند نقطة تفتيش بمنطقة طور الباحة بمحافظة لحج، أثناء انتقاله من مطار عدن إلى العاصمة صنعاء، التي قصدها للقاء أسرته بعدما أمضى 7 سنوات مغترباً في الولايات المتحدة الأميركية. واتهم مسؤولو الحاجز السنباني بأنه موالٍ للحوثيين، ثم خرج بعد يومين من التحقيق معه في معتقل اللواء التاسع صاعقة جثة هامدة إثر تعرضه لتعذيب وطلق ناري. وبعد ضغط شعبي واسع وحملات على مواقع التواصل الاجتماعي، أقرّ المجلس الانتقالي بالواقعة، وأعلن أنه شكّل لجنة تحقيق في ملابسات الحادثة، وأحال أفراد نقطة التفتيش على النيابة العامة العسكرية. وعلّق الصحافي سامي الكاف: «إذا استطاع الناس تحويل مأساة السنباني إلى قضية رأي عام، فهي بداية حقيقية لتشكيل وعي إنساني جماعي قد يُمهّد للسير نحو رفض كل العبث اللاإنساني الذي يُطبق على أنفاس اليمنيين».

حواجز تفتيش

فعلياً، قطّعت الحرب أوصال اليمن بين جماعات مسلحة متفرقة، وأغلقت الطرق الدولية بين المدن الرئيسة، وأوقفت الرحلات الجوية الداخلية التي كانت تنقل المسافرين بين المدن خلال أقل من ساعة من الزمن، بعدما باتت المطارات خارج الخدمة إثر تدميرها كلياً أو جزئياً. في رحلات الطرق المستحدثة البديلة، بات المسافرون يحتاجون إلى نصف يوم على الأقل للتوجه من مدينة إلى أخرى، خصوصاً من الشمال إلى الجنوب. وهم يستقلون مركبات دفع رباعي تستطيع عبور صخور توجد في مجاري السيول باتت رکيزة الطرق البديلة إثر تدمير الجسور الرئيسة، أو تسلق جبال وعبور مناطق ريفية تحوّلت إلى شريان رئيسي للتنقل، كما الحال في مدينة تعز. يحتاج الانتقال براً من صنعاء إلى عدن أو تعز جنوب اليمن إلى 10 ساعات على الأقل، بزيادة 5 ساعات عن الزمن الاعتيادي الذي كان يقطعه المسافرون قبل الحرب.

يقول محمد الدبعي، وهو موظف بالقطاع الخاص في صنعاء، لـ«العربي الجديد»: «زرت أسرتي في تعز خلال عيد الأضحى الماضي، بعدما قمت برحلة امتدت أكثر من 10 ساعات، وتنقلت فيها عبر مركبات مختلفة». يضيف: «إلى جانب المشقات والمخاطر الناتجة من رداءة الطرق من صنعاء إلى تعز، يتعرض المسافرون إلى ضغوط نفسية كبيرة خلال توقفهم عند حواجز تفتيش تتبع لطرفي النزاع، والتي تطرح أسئلة حول هويتهم والوجهة التي يقصدونها وسبب الزيارة. وقد يعتقل بعضهم بسبب انتمائهم إلى مناطق جغرافية معينة أو بسبب الاشتباه في انتمائهم السياسي، والذي قد يستند إلى بلاغات ووشايات من أشخاص يتهمونهم بالعمل مع طرف ضد آخر».

تنبوآت الأمطار

ومن صنعاء إلى عدن، يضطر المسافرون إلى السفر إلى تعز، والتوجه منها عبر ممرات سيول في حيفان نحو محافظة لحج وصولاً إلى عدن، علماً أن الطرق السابقة كانت تمر مباشرة عبر محافظتي إب والضالع.

ومن تعز إلى عدن، يمضي المسافرون 9 ساعات في عبور طرق بديلة من مدينة التربة ومنحدر هيجة العبد الخطير، وصولاً إلى بلدات في محافظة لحج، وذلك بزيادة 7 ساعات عن الزمن الذي كان يحتاجه المسافر براً عبر طرق مؤدية إلى الراهدة وكرش بلحج. وتشق مركبات نقل المسافرين طريقها وسط مجرى السيول في منطقة المقاطرة التابعة إدارياً لمحافظة لحج. وفي موسم هطول الأمطار، يتحوّل السفر إلى مجازفة كبيرة، خصوصاً في فترات ما بعد الظهر التي تتساقط فيها الأمطار غالباً. ويخبر هاني العزعزي، وهو سائق سيارة أجرة، «العربي الجديد»، أن «سيول الأمطار القادمة من مرتفعات المقاطرة الشاهقة سبق أن جرفت عدداً من السيارات هذه السنة. وحتى بعد توقف الأمطار، تقطع السيول الطريق بسبب انهيار صخور ضخمة من جبال مجاورة». يتابع: «يحتاج عبور السيارة طريق المقاطرة بين 45 دقيقة وساعة كاملة، علماً أنه لا يمكن أن يتنبأ السائق بما يحصل أمامه على صعيد هطول الأمطار أو قدوم السيول من مناطق أخرى تساقطت فيها أمطار، ما قد يوقعه في فخ. ونحن نغامر فعلياً، لكننا لا نملك خيارات سلوك طرق أخرى بسبب حصار الحوثيين».

«حُفَر» الحوادث

وإلى جانب المنحدرات الخطرة ومجاري السيول، تكثر الحُفَر في شبكة طرق الأسفلت التي لم تخضع لأي صيانة منذ بداية الحرب في غالبية المدن، وباتت بالتالي سبباً رئيساً في حصول حوادث مرور أدت إلى عشرات الوفيات وإصابة عشرات المواطنين بإعاقات. وتكشف إحصاءات رسمية حصلت عليها «العربي الجديد» أن حوادث المرور قتلت أكثر من 17 ألف شخص خلال عام 2020، غالبيتهم في مناطق تخضع للحوثيين شمالي البلاد وغربيها. وتعتبر طريق الصبيحة التي تربط بين تعز وعدن، وطريق العبر بين مأرب وحضرموت، الأكثر خطورة على المسافرين. وقد حدثت عشرات الحوادث على طريق الصبيحة تحديداً بسبب محاولة تحاشي الوقوع في حفر كبيرة وسط الطرق. ومع السرعة الزائدة قد تنقلب المركبة أو تصطدم بأخرى. وفي منتصف العام الجاري، شهدت طريق الصبيحة حادثاً مأساوياً أسفر عن مصرع 11 راكباً حرقاً، بعدما اشتعلت النيران في باصات نقل متوسطة الحجم تصادمت مع مركبات أخرى، لدى محاولتها تفادي عبور حفرة كبيرة وسط الطريق السريع. كما شهدت منطقة العبر بحضرموت عشرات الحوادث المشابهة.

انتهاكات إنسانية

وبخلاف المخاطر الكبيرة الناجمة عن سوء حال الطرق والاضطرار إلى عبور مجاري السيول والمنحدرات الشاهقة، يقع المسافرون بين المدن اليمنية ضحية لانتهاكات إنسانية واسعة، يرتكبها عناصر كمّ هائل من حواجز التفتيش التابعة لفصائل مختلفة. ويمعن غالبية أفراد هذه الحواجز في إهانة كرامة العابرين، عبر توجيه إساءات لفظية لهم تستند إلى المناطق التي يأتون منها، خصوصاً الأشخاص القادمين من صنعاء إلى عدن وسيئون، أو من تعز إلى عدن أو المكلا. وتحدث مسافرون من مدن يمنية مختلفة لـ«العربي الجديد» عن أن طرق هذه المدن تشهد إجراءات تعسفية وانتهاكات للمسافرين عند نقاط تابعة للحوثيين أو للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه الإمارات، أو من القوات الحكومية. في الطريق من تعز إلى عدن، يقف المسافر أمام أكثر من 20 نقطة عسكرية، تتبع بعضها القوات الحكومية وأخرى المجلس الانتقالي. وفي الطريق بين عدن والمكلا، تنتشر أكثر من 30 نقطة عسكرية. ويخضع المسافرون لمزاج الجنود على حاجز التفتيش، حيث يجرى تفتيشهم بشكل دقيق، وفحص هويات سفرهم، لكن لا يستبعد أيضاً عبورهم بسلام أحياناً أخرى.

ورغم أن غالبية نقاط التفتيش شكلية وتبحث عن جبايات ومقابل مادي فقط، تنتشر حواجز تفتيش عند مداخل عدن، وتوجد عند نقطة الرباط للقادمين من تعز ونقطة العلم للقادمين من أبين ومأرب والمكلا، وكلاهما منطقتان رئيسيتان لانتهاكات قوات المجلس الانتقالي. كما توجد القوات الحكومية عند نقطة الفلج التابعة لها في مأرب، ونقطتي نقيل الإبل وحيفان التابعة للحوثيين.

يقول محمد الحداد، أحد سكان مدينة العلم، لـ«العربي الجديد»: «تعرضت إلى إهانات عنصرية بسبب حملي وثائق شخصية تشير إلى أنني أتحدر من تعز». من جهته، أراد محمد، القادم من مطار سيئون، تحاشي المرور عبر مأرب خشية مواجهة اشتباكات عسكرية والتعرض لأي ممارسات تعسفية عند نقطة أمنية تابعة للقوات الحكومية في منطقة الفلج، لكنه وقع ضحية إجراءات تعسفية أكبر حتمت مكوثه ساعة ونصف الساعة عند الحاجز، وتفتيش هاتفه الخلوي من عناصر المجلس الانتقالي بحثاً عن آراء مناهضة لهم أرادوا استخدامها ذريعة لاعتقاله».

تعمّد غالبية أفراد حواجز التفتيش في إهانة كرامة العابرين

قطّعت الحرب أوصال اليمن بين جماعات مسلحة متفرقة

حاجز تفتيش في طريق متهالكة (صالح العبيدي/ فرانس برس)

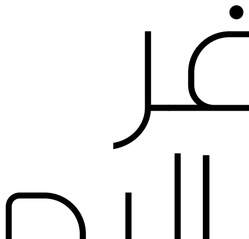

17,000
هو عدد قتلى حوادث المرور خلال عام 2020، وغالبيتهم في مناطق خاضعة للحوثيين شمال اليمن وغربه.

الصين تفقد الروابط الأسرية

ترتفع نسبة الطلاق في الصين، بالتوازي مع عزوف الشباب عن الزواج والإنجاب، الأمر الذي يهدد الروابط الأسرية لصالح الإنتاج في البلاد

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

يبدو أنّ تداعيات النمو الاقتصادي ما زالت تلقي بظلالها على المجتمع الصيني الذي بات عرضة لأزمات متتالية، بعدما تحول أفراد المجتمع، بموجب نمط الحياة الصناعية، إلى مجرد أدوات إنتاج، لا يقيمون وزناً كبيراً للقيم والمشاعر الإنسانية. ويظهر ذلك من خلال تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية، ليس فقط بسبب العزوف عن الزواج أو الإنجاب، بل أيضاً بسبب ارتفاع معدلات الطلاق ووصولها إلى مستويات قياسية. وأظهرت أرقام حديثة صادرة عن وزارة الشؤون المدنية، أنه حتى منتصف العام الجاري، تم تسجيل نحو مليون حالة طلاق في عموم البلاد، بينما بلغ عدد الزيجات 4,166 ملايين زيجة خلال الفترة نفسها، ما يعني وصول نسبة الطلاق بين المتزوجين إلى 24 في المائة. ومن المتوقع، بحسب محلّلين، أن تصل حالات الطلاق في الصين إلى 2,8 مليون في نهاية العام الجاري، إلى جانب استمرار عزوف الشباب عن الزواج، ما يشير إلى احتمال ارتفاع نسبة الطلاق إلى الضعف. ويذكر أنه في عام 2020، بلغت حالات الطلاق 3,73 ملايين حالة، بينما بلغ عدد تسجيلات الزواج في العام نفسه 8,13 ملايين.

ويعزو خبراء ارتفاع نسب حالات الطلاق إلى استقلال النساء المادي، والتباعد الجغرافي بين الأزواج بسبب ظروف العمل وفترات الغياب الطويلة، وكذلك إصرار أحد الطرفين على عدم الإنجاب، ما يعكر صفو العلاقات الزوجية ويهز أساسها العاطفي، في وقت اعتبر آخرون أن الأمر له علاقة بانعدام حس المسؤولية عند الزوج بسبب شح المشاعر الإنسانية والأنانية المفرطة، وهي إحدى سمات المجتمعات الرأسمالية التي بدأت تظهر في دولة تقدم نفسها على أنها رائدة الاشتراكية في العالم.

ويقول المحامي لياو رونغ، لـ«العربي الجديد»، إنّ استقلال المرأة المادي هو أحد الأسباب الرئيسية للطلاق في الصين، مشيراً إلى أن أكثر من 65 في المائة من إجمالي دعاوى الطلاق التي تلقاها مكتبه في العاصمة بكين خلال العام الحالي، رفعتها الزوجة، بينما لم تتجاوز نسبة الدعاوى التي تقدم بها الزوج 20 في المائة. أما النسب المتبقية، فكانت لدعاوى جُرّرت بالتوافق بين الزوجين.

ويوضح أن التنمية الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية، أتاحت للمرأة فرصة التحصيل العلمي ومتابعة الدراسات العليا، الأمر الذي مكنها من دخول سوق العمل ومزاحمة الرجل في كافة المجالات. لذلك، باتت تشعر بأنها ليست أقل منه شأناً، وبالتالي رفض فكرة الخضوع والهيمنة الذكورية، الأمر الذي يجعلها لا تتردد في طلب الطلاق عند أول صدام مع الزوج.

من جهته، يقول الباحث في مركز «شين جن» لفض النزاعات الاجتماعية تيان شانغ إن التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع دفعت العديد من الشباب إلى الانجذاب للقيم الغربية المتحررة. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن الزواج هو أساس الأسرة الصغيرة ونواتها الأولى، ويعزز الشعور بالانتماء لشيء ما ذي قيمة، كما تساهم العلاقات الأسرية المتناغمة في الاستقرار الاجتماعي. ولكن خلال السنوات الأخيرة، ومع وجود خيارات متعددة، بات الشباب يفضلون حياة العزوبية، حتى المتزوجون منهم بدأوا يتجهون نحو الطلاق.

وأثار تزايد حالات الطلاق في الصين قلق السلطات، وخصوصاً أن ذلك ترّامن مع حث الحكومة السكان على إنجاب المزيد من الأطفال لتجنب قنبلة ديموغرافية موقوتة. ولمواجهة هذه الظاهرة، أقرت السلطات التشريعية قانوناً جديداً في مطلع العام الحالي، يلزم الأزواج المقبلين على الطلاق التريث لمدة 30 يوماً، في ما عُرف بفترة هدنة، قبل أخذ القرار النهائي على أمل إصلاح ذات البين.

وبموجب القانون المدني الجديد، يحق للزوجين سحب الالتماس، في حال إعادة النظر بمسألة الطلاق وحل الخلافات بينهما. وعلى الرغم من أن الهدف هو حث المتزوجين على التفكير ملياً قبل الإقدام على الطلاق، فإن القانون واجه انتقادات شديدة من نشطاء وحقوقيين اعتبروا أنه يعيق الحريات الشخصية ويلزم الأزواج بعلاقات غير ودية قد تكون عنيفة وتنجم عنها أضرار لأحد الطرفين. إلا أن مسؤولين حكوميين دافعوا عن القانون باعتباره ضمانة لاستقرار الأسرة والنظام الاجتماعي في البلاد، من خلال قدرته على الحد من قرارات الطلاق التي تأخذ في لحظة تهور وغضب.

وفي إطار مكافحة الحكومة لهذه الظاهرة، شرّع قانون آخر يمنع تسجيل الطلاق في الدوائر الحكومية في اليوم العشرين من مايو/ أيار من كل عام، الذي يصادف عيد الحب وفق التقويم الصيني.

وكان خبراء قد حذروا في وقت سابق، من أن ارتفاع معدلات الطلاق إلى جانب انخفاض الإقبال على الزواج والإنجاب، سيؤثران على معدل المواليد الجدد، والذي بدوره سينعكس على تطور الصين الاقتصادي والاجتماعي.

عائلة صينية الجيت طفلين (شلدون كيور/ Getty)

هذا الثاني اختار الزواج (جايد جاو/ فرانس برس)

التونسيات يواجهن «تمرّد الرجل على القضاء»

يتكرس يوماً بعد يوم في تونس الفارق الشاسع بين القوانين وآليات تنفيذها. وفي موضوع نفقة الأولاد وحصص المطلقات هناك «شبه استحالة» في إخضاع الرجال «المتنصلين» لأحكام الدفع

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تنتظر أحلام حمزة (53 عاماً) تنفيذ حكم يقضي بدفع زوجها 17 ألف دينار، أي ما يزيد عن 6 آلاف دولار، من متخلفات لمبالغ نفقة على ولديها كانت أقرّت محكمة قبل ثلاث سنوات بأن يدفعها زوجها، وذلك بعدما منحتها هذه المحكمة حق رعاية الولدين اللذين يدرسان في المرحلة الثانوية حالياً. توضح أحلام لـ«العربي الجديد» أنها دفعت 600 دينار (213 دولاراً) شهرياً على الأقل لمحاميها من أجل متابعة مسار قضية النفقة، وضمان تنفيذ الحكم الصادر في حق زوجها الذي أصرّ على عدم الامتثال لقرار القضاء الذي أصدر لاحقاً حكماً بسجنه بتهمة إهمال الأولاد، وعدم تسديد النفقة. في أروقة المحكمة الابتدائية بتونس، عاشت أحلام مع نساء أخريات آلاف القصص بسبب مشكلات قضايا النفقة وحصص المطلقات التي اضطرتهن إلى خوض معارك لتحصيل حقهن في إعالة أسرهن. ويقدّر القضاء جداً، ويلحق أضراراً بالأطفال القصر الذين يواجهون غالباً نقص الرعاية والتشرد عدداً في دوائر القضاء، وتشير إلى معاناة نسبة مرتفعة من المطلقات وحتى المتزوجات اللواتي يواجهن خلافات أسرية، من صعوبات في تنفيذ أحكام الإجبار على دفع النفقة التي يصدرها القضاة لمصلحة أطفال الزوجين المفترقين، أو المتخاصمين من أجل ضمان حقهم في العيش.

وتقدر بيانات رسمية لوزارة العدل عدد قضايا النفقة المرفوعة أمام دوائر المحاكم التونسية بنحو 34 ألفاً سنوياً، بمعدل زيادة ألفي قضية سنوياً. وتخضع قضايا النفقة لمتطلبات الوضع المعيشي، ويجري بت أحكامها عبر البيات عاجلة وفق مواد مجلة الأحوال الشخصية. لكن تنفيذ الأحكام قد يظل عالقاً سنوات، بحسب روايات جمعها «العربي الجديد» من نساء يتردين على أروقة المحاكم من أجل تحصيل حقهن الأساسي في إعالة أسرهن. ويقدّر القضاء قيمة النفقة استناداً إلى عناصر أساسية مثل حال المنفق والمنفق عليه، والوضع الاجتماعي السائد وقيمة الأسعار. ويملك حق الاجتهاد في الأدلة المعروضة عليه، واستخلاص نتائج قانونية. لكنّ المحامي نزار الجابري يقول لـ«العربي الجديد» إن «الممارسة القانونية لهذا النوع من القضايا أظهرت وجود ثغرات يمكن استغلالها لتحويل وجهة نصوص في شكل يتعارض مع الأهداف الأساسية للقانون الذي وضعه المشرّع، ومحاولته حماية الأسرة والأطفال بالدرجة الأولى عبر منحهم حق نيل النفقة». ويعتبر الجابري أن «ارتفاع عدد قضايا النفقة المعروضة على المحاكم هدفه تحويل الدعاوى إلى أداة للضغط على الزوجين المطلقين أو المتخاصمين، ما يهدر الحقوق الأساسية للمشمولين بالإنفاق وسط هذه الخصومات. بعض النساء يستعملن قضايا النفقة للتنكيل بأزواجهن والضغط عليهم، ما يجعل رد فعل الطرف المقابل قاسياً جداً، ويلحق أضراراً بالأطفال القصر الذين يواجهون غالباً نقص الرعاية والتشرد بتأثير تنصل الأب من التزاماته المالية والمعنوية تجاه أبنائه».

وفي محاولتهم تدارك سلبيات استحالة تحصيل نساء نفقة أبنائهن عن طريق الأحكام القضائية، حاول المشرعون في تونس عام 1993 توفير بدائل ترعاها الدولة، بينها إنشاء صندوق لدفع مبالغ تضمن تسديد النفقة وتنفيذ إجراءات لمطلقات وأولادهن من رجال محكوم عليهم بذلك. ويتولى الصندوق صرف مبالغ النفقة أو حصص المطلقات لمستحقيها شهرياً خلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً الشروط القانونية. لكن المحامي نزار الجابري يقول إن «الصعوبات المالية التي تمر بها الصناديق الاجتماعية قلّصت تدخلات صندوق النفقة، فتراجع دوره بشكل كبير خلال السنوات الماضية، ما زاد من صعوبات إيجاد النساء لبدائل توفر الحد الأدنى من النفقة للأبناء خلال إشرافهن على رعايتهم».

تعتبر قضايا النفقة في تونس بين الأكثر عدداً في دوائر القضاء

المجتمع الذكوري يتعمد إلقاء كل الأعباء على المرأة

للتونسيات معاركهن الخاصة وسط جرح من القضايا الحقوقية (أيس حيلي/ فرانس برس)